

سياسة تضارب المصلحة

ادميرال ماركتس ايه اس (الأردن)

1. المقدمة

1.1 يُطلب من شركة أدميرال ماركتس ايه اس الأردن المحدودة (وتسمى هنا بـ "الشركة" و/أو "ادميرال ماركتس الأردن")، بموجب أنظمة هيئة الأوراق المالية الأردنية المتعلقة بتضارب المصلحة، أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالح كل عميل وإدارة أية تضاربات مصلحة بشكل عادل، سواء بينها نفسها والمجموعة التي تنتمي إليها وعملائها أو بين عميل وعميل آخر.

1.2 إضافة إلى ذلك، فقد أخذت الشركة ما يلي بنظر الاعتبار:

1. النزاهة: يجب على الشركة القيام بأعمالها بنزاهة.
2. المهارة والعناية والمثابرة: يجب على الشركة القيام بأعمالها بمهارة وعناية ومثابرة .
3. الإدارة والتحكم: يجب على الشركة اتخاذ العناية المعقولة لتنظيم والتحكم بشؤونها بشكل مسؤول وفعال، مع إيجاد أنظمة إدارة مخاطر ملائمة .
4. مصالح العميل: يجب على الشركة إعطاء اهتمام كافي لمصالح عملائها والتعامل معهم بعدالة.

1.3 تصدر الشركة سياسة تضارب المصلحة هذا ("السياسة") للأغراض الموصوفة أعلاه، ولغرض معالجة متطلبات معينة تخص تضارب المصلحة المذكورة في أنظمة هيئة الأوراق المالية الأردنية.

1.4 تحافظ أدميرال ماركتس الأردن وتعمل على تشغيل ترتيبات إدارية فعالة لغرض اتخاذ جميع الخطوات الملائمة للتعرف على ومراقبة وإدارة ومنع تضارب المصالح بين الشركات ومدرائهم وموظفيهم ووكلائهم وأي شخص مرتبط بهم، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر وعملائهم أو بين عميل وعميل آخر تنشأ في مسار تقديم أية خدمات استثمارية أو ثانوية أو كليهما، بما في ذلك الناتجة عن استخدام تحفيزات من أطراف أخرى أو التعويض الخاص بالشركة أو تركيبات حوافزها.

1.5 فيما يلي الغرض من سياسة تضارب المصلحة:

- التعرف على أية ظروف محتملة ربما تمهد لتضارب مصلحة وتشكل تهديداً مادياً بالتسبب بالضرر لمصالح العميل .
- إنشاء آليات وأنظمة ملائمة لإدارة هذه التضاربات .
- المحافظة على الأنظمة لبذل الجهود لمنع إلحاق ضرر فعلي بمصالح العميل من خلال التضاربات التي تم تحديدها.

2. ما هو تضارب المصلحة؟

1.2 يظهر تضارب المصلحة في المواقف عندما تكون الشركة أو أية شركة تابعة لمجموعة الشركات التي تكون الشركة عضواً فيها أو أي موظف ذي صلة:

- يحصل على ربح مادي أو يتجنب خسارة مالية على حساب العميل،
- لديه مصلحة في نتيجة الخدمة مقدمة للعميل أو لتداول يتم تنفيذه نيابة عن العميل يختلف عن مصلحة العميل في تلك النتيجة،
- لديه حافز مالي أو آخر لتفضيل مصلحة عميل آخر أو مجموعة أخرى من العملاء على مصالح العميل،

- يقوم بممارسة نفس أعمال العميل، أو
- يتلقى (أو سوف يتلقى) من الشخص غير العميل حافزاً فيما يخص الخدمة المقدمة للعميل على شكل أموال أو بضائع أو خدمات غير العمولة القياسية أو الرسوم القياسية عن تلك الخدمة.

إن الأمثلة أعلاه ليست شاملة وتمثل فقط تلك الظروف التي تتوقع السلطات حدوث تضارباً فيها (ونتيجة لذلك سوف تكون محط اهتمام من قبل الشركة). ولذلك يجب تطبيق أي تحليل لتضارب المصلحة بشكل موضوعي وموسع لضمان أفضل نتيجة ممكنة للعميل.

2.2 تبذل الشركة جهودها للتعرف على تضاربات المصلحة التي توجد في أعمالها واتخذت إجراءات تعتبرها ملائمة في هذا الإطار لغرض مراقبة وإدارة والسيطرة على الأثر المحتمل لتلك التضاربات على عملائها. وتتضمن التضاربات التي تم تحديدها ما يلي:

- تلك التي تحدث بين العملاء الذين لديهم مصالح متنافسة،
- تلك التي تحدث بين العملاء والشركة أو عندما تختلف مصالحهما في نتيجة معينة، و
- تلك التي تحدث بين المصالح الشخصية لموظفي الشركة أو أعضاء مجموعتها ومصالح الشركة أو عملائها عندما تكون تلك المصالح مختلفة.

2.3 إن طبيعة أعمال الشركة تجعل احتمالية وجود تضارب المصلحة بين الموظفين وتعاملات العملاء محدودة جداً، حيث تقدم الشركة دخولاً إلى منصات التداول الإلكترونية وتقدم خدمات تداول مباشرة (خارج سوق البورصة) على أساس (التنفيذ فقط). وهي لا تتبنى تداول الملكية أو أعمال التمويل المؤسسية والتي ربما تحدث فيها تضاربات مصلحة. يقوم العملاء بالتداول إلكترونياً مع الشركة والتي تتصرف في جميع تداولات العملاء على أساس وسيط مالي، حيث يتم إدخال التداولات من قبل الشركة على أساس التبادل مع مزود السيولة.

2.4 تبنت الشركة عدة سياسات وإجراءات داخلية وغالباً ما تكون مذكورة في دليل الامتثال لغرض إدارة تضارب المصلحة المعترف بها. وهي خاضعة للمراقبة والمراجعة من قبل الشركة.

2.5 تبذل الشركة أقصى جهودها لضمان بأن أداء الوظائف المتعددة من قبل الأشخاص التابعين لها ذوي الصلة لا يمنع هؤلاء الأشخاص من تنفيذ وظائفهم بشكل سليم وبصراحة ومهنية. ونذكر أدناه سياساتنا المتعلقة بفصل الواجبات ضمن الشركة ومنع حدوث تناقض أو تضارب المصلحة. تدرك الشركة أن الفصل الفعال للواجبات هو عنصر مهم في الضوابط الداخلية للشركة في النطاق الذي يستلزم الحذر. وعلى وجه الخصوص تساعد على ضمان بأنه لا يوجد شخص منفرد له حرية كاملة بالالتزام بأصول الشركة أو يقوم بتحميل مسؤوليات نيابة عنها. كذلك يساعد فصل الواجبات لضمان حصول الهيئة الحاكمة للشركة على معلومات موضوعية ودقيقة حول الأداء المالي والمخاطر التي تواجهها الشركة وكفاءة نظامها.

2.6 تضمن الشركة بأنه عموماً، لا يوجد شخص منفرد لديه صلاحية غير محددة لعمل جميع الأمور التالية:

- يقوم بالبداء بالتعامل،
- يُلزم الشركة،
- يدفع الأموال، و
- يعمل نيابة عنها.

2.7 عندما تكون الشركة غير قادرة على ضمان الفصل الكامل للواجبات بسبب العدد المحدود لموظفيها، فإنها تمتلك أدوات ضوابط تعويضية ملائمة، بما في ذلك المراجعة المتكررة لميدان أو مجال معين من قبل خبراء المدراء ذوي الصلة.

2.8 تضمن الشركة بأن الأشخاص التابعين لها ذوي صلة يعرفون بهذه الإجراءات التي يجب اتباعها عند أدائهم لمسؤولياتهم.

3. إدارة التضاربات:

3.1 تهدف الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع التضاربات إلى ضمان قيام الأشخاص ذوي الصلة الذين يقومون بنشاطات أعمال مختلفة تتضمن تضارب مصلحة، بأداء تلك النشاطات بمستوى استقلالية ملائمة لحجم ونشاطات الشركة وأية مجموعة تنتمي إليها والتعرف على مخاطر الضرر في مصالح العملاء .

3.2 توظف الشركة عدداً من التقنيات المؤسسية والإدارية لإدارة وتخفيف التضاربات المحددة، بما في ذلك ما يلي:

- قيود المعلومات: استخدام قيود أو تحديدات مادية وإلكترونية لإيقاف والتحكم بتدفق المعلومات بين أجزاء معينة من الأعمال،
- التدريب: يتم تقديم توجيه وتدريب داخلي للموظفين لضمان التأقلم ومراقبة أنظمة هيئة الأوراق المالية الأردنية وسياسات الشركة وكيفية التعرف على وإدارة تضاربات المصالح،
- الإبلاغ والتصعيد: يُطلب من الموظفين الأخذ بالاعتبار تضاربات المصلحة ومسؤولية الشركة تجاهها عند قيامهم بواجباتهم. وعند تحديد تضارب مصلحة فعلي أو محتمل فيجب الإبلاغ عنه إلى قسم الامتثال للشركة والذي سوف يقوم بدراسته على ضوء هذه السياسة ومعالجته بالطريقة الملائمة،
- حفظ السجلات: إن سجل الخلافات هو سجل محدث لتضاربات المصلحة ويحدد تكتيكيات تخفيضها لكل حالة،
- سياسات إضافية للشركة: تحتفظ الشركة بعدد من السياسات الأخرى التي تعالج تضارب بالمصلحة في جميع المستويات ضمن الشركة. ويتضمن ذلك تعاملات الحساب الشخصي والضيافة المؤسسية وأفضل طرق التنفيذ،
- المكافآت: يتم مراقبة المكافآت من قبل مجلس الإدارة،
- الإفصاح: تعتمد الشركة فقط على الإفصاح عن تضارب المصلحة عندما تكون الترتيبات المؤسسية والإدارية غير كافية لضمان، بثقة معقولة، منع مخاطر حدوث ضرر بمصلحة العميل. وسوف يتم الإفصاح عن هذا التضارب قبل التعهد بأعمال الاستثمارات ذات الصلة مع تفصيل الطبيعة العامة أو مصادر تضاربات المصلحة أو كليهما، إضافة إلى الخطوات المتخذة للتخفيف من هذه المخاطر،
- حوكمة المنتج: سوف يتم النظر بتضاربات المصلحة كجزء من عملية الموافقة على أي منتج جديد وكجزء من تقييمات حوكمة مستمرة للمنتج، من أجل ضمان ملائمة ذلك المنتج خلال الدورة الزمنية للمنتج أو الخدمة ذات الصلة،
- منع النشاط الذي يمهد لنشوء تضارب مصلحة في الحالات التي لا يمكن فيها إدارة التضارب في مصالح العميل بشكل ملائم.

3.3 أمثلة على أنواع الإجراءات لإدارة الخلافات:

إجراءات فعالة لمنع أو السيطرة على تبادل المعلومات بين الأشخاص ذوي الصلة الذين يقومون بالنشاطات التي تتطلب مخاطرة حدوث تناقض مصلحة عندما يلحق تبادل المعلومات هذه الضرر بمصالح عميل واحد أو أكثر. ولذلك فإن المعلومات تدور على أساس الحاجة للمعرفة .

الإشراف المنفصل للأشخاص ذوي الصلة الذين تتضمن وظائفهم الرئيسية تنفيذ نشاطات نيابة عن (أو تقديم خدمات) العملاء ذوي المصالح المختلفة (أو الذين يمثلون مصالح مختلفة تتضارب مع بعضها البعض الآخر) بما في ذلك تلك المتعلقة بالشركة .

عند الاقتضاء، تدير الشركة أيضاً تضارب المصالح بإنشاء وإدامة الترتيبات الداخلية التي تقيد حركة المعلومات داخل الشركة. ويتطلب ذلك كبح المعلومات التي يمتلكها شخص في مسار تنفيذ أحد أجزاء أعمالنا عن (أو عدم استخدامها من قبل) شخص آخر نتعامل معه أو لصالحه في مسار تنفيذ جزء آخر من أعمالنا. وتسمى هذه الترتيبات (الجدار الصيني) وربما تتضمن فصلاً تسلسلياً وتحديدات مادية بين النشاطات التي ربما تتضمن تضاربات مصلحة، ولذلك تتوفر هناك إمكانية لمنع أي منها استناداً لتحويل المعلومات .

اما إذا لا توجد هناك وسيلة أخرى لإدارة التضارب أو عندما تكون، برأي الشركة، الإجراءات المتخذة غير كافية لحماية مصالح العميل، فيجب الإفصاح عن تضارب المصلحة للعميل لتمكينه من اتخاذ القرار في استمراريته بالأعمال مع الشركة في ذلك الموقف المعين .

3.4 عندما تأخذ الشركة بالاعتبار بأنها غير قادرة على إدارة تضارب المصلحة بأية طريقة أخرى، فربما تمتنع عن التصرف نيابة عن العميل .

3.5 تراقب الشركة وتعمل على التقييم النظامي لكفاءة وفعالية أجهزتها وآليات وترتيبات التنظيم الداخلي فيما يتعلق بتضاربات المصلحة، وسوف تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ هذه الإجراءات عند طلبها.